المـــــال		الزمـــام المربـــوط			الناحيـــــة	الإقليـــم
مليم	جنيه	س	ط	ف		
١٨٠	٥٣	٤	١٦	٧٥	السلمية بالقصر	
٢٠٠	٢٤	٤	١٨	٣٣	القلمينة	
٩٣٠	٧٩	١٦	١٣	١١١	الوقف	
٦٤٤	٢٤٦٢١	٢٢	١٥	٤٢١٦٧	الإجمـــالي	

- إجمالى أطيان الدائرة السنية بقـنا ٤٢١٦٧ فـدان و ١٥ قيراط و ٢٢ سهم
- إجمالى المال العقارى لأطيان الدائرة السنية بقـنا ٢٤٦٢١ جنيه و٦٤٤ مليم

مراحل تملك الأرض الزراعية:

فى الخامس من أغسطس ١٨٥٨م، ٢٤ ذى الحجة سَنة ١٢٧٤هـ، أصـدر سـعيد باشا[١] قانونه المشـهور باللائحة السعيدية بتخويل الفلاحين حق التوريث للمنتفعين بالأراضى الخراجية المعتبرة ملكًا للحكومة بحسب الفريضة الشرعية ما داموا قادرين على زراعتها وتأدية خراجها وهى أساس التشريع الخاص بملكية الأطيان فى القطر المصرى.

- فى ٣٠ أغسـطس سَـنة ١٨٧١م/١٢٨٨هـ، فى أواخـر عـهد الخديوى إسماعيـل صدر قانون المقابلة[٢] وفيه سمح لواضع اليد على الأرض بالتملك

(١) محمد سعيد باشا، تولى حكم مصر بعد والده محمد على، فى الفترة من ١٨٤٥ حتى ١٨٦٣م

(٢) نشرة نظارة المالية، إدارة عموم الإحصاء الأميرية، الإحصاء السنوى العام للقطر المصرى سنة ١٩١٠م المطبعة الأميرية١٩١١م بمصر، فصل ١٦ صـ٣٢١

لهـا بعد أن يدفع أموال الأراضى الخراجية أو العشـورية عن مدة سـت سنوات ويكون له حق الملكية المطلقة

- فى ١٨ أكتوبر ١٨٨٣م، صدر الأمر العالى باعتماد القانون المدنى للعمل به أمام المحاكم الوطنية، وتقرر فيه بالمادة السادسة حق الملكية للأهالى الذين سددوا حق المقابلة.
- فى ٣ سـبتمبر سَـنة ١٨٩٦م، صدر الأمر العالى بتعديل المادة السادسـة من المجموعـة المدنية الأهلية بتخويل حق الملكيـة الصريحة فى الأطيان الخراجية التى لم يدفع عنهـا المقابلة، وهى التى كان للحكومة فيها حق الرقبة وللأهالى حق الانتفاع وذلك أسوة بالأطيان التى دفعت عنها المقابلة، وبذلك أصبح واضعى اليد مُـلاكًا لأراضيهم الزراعية، وتم فرض الضرائب الأميرية على هذه الأطيان.

ونشـير إلى أنه بعد عزل الخديوى إسماعيل صـدر قانون التصفية للديون فى ١٧ يوليو ١٨٨٠م، وجاء به، فقرة (د) اعتبار أملاك الدائرة السنية ملكًا للحكومـة وتخصيصها لضمان دين الدائرة السـنية مـع وضعها تحت إدارة مصلحة دولية.

فقرة (و) إبقاء إيرادات مديرية قنا مخصصة لسداد قرض الدومين [١].

وفـى ٢١ يونيو سَـنة١٨٩٨م، عقدت الحكومة مع إحـدى النقابات التى صارت فيما بعد شركة الدائرة السنية إتفاقًا مفاده أن هذه الشركة تتولى بيع أملاك الدائرة السـنية وتدفع للحكومة المبالغ اللازمة لسـداد سـلفة الدائرة

(١) المصدر السابق، نشرة نظارة المالية ١٩١٠م، صـ ٣٢٤.

السـنية فى استحقاقها[1] فى ١٥ أكتوبر ١٩٠٥م، وتم بيع جميع ممتلكات الدائرة إلى الشركة التى تكوّنت برأس مال قدره ١٥٠ ألف جنيه، بلغ نصيب اليهودى الفرنسـى سوارس وشركاه منها ١٢٥ ألف جنيه بينما ساهم أربعة مصريين (أحمد السيوفى باشا- محمد الشواربى باشا - حسن بك عبدالرازق - على بك شـعراوى) بمبلغ ٢٥ ألف جنيه، وعرفت فيما بعد باسـم شركة أطيان الدائرة السـنية[2]، وكان مكرم جرجس عبيد ملتزمًا للدائرة السـنية بقنا والتى آلت ملكيتها له وإلى أقربائه.

(١) المصدر السابق، نشرة نظارة المالية ١٩١٠م، صـ ٣٢٦.

(٢) د. محمـد مدحـت مصطفى، روزنامة الذاكـرة المصرية ٣ كبار ملاك الأراضى ودورهم فى السياسـة المصرية، رؤية للطباعة ٢٠١٤، صـ ١١، تطور الملكية الزراعية فى مصر (١٨١٣-١٩١٤م) وأثره على الحركة السياسية، دار الثقافة الجديدة، القاهرة ١٩٧٧م، صـ٥٠٠، ٤٧٥.